

الأمن المائي في حوض النيل: الموازنة بين رهانات التنمية ومنطق التنافس الجيوستراتيجي
Water security in the Nile Basin: balancing the challenges of development with the logic of geostrategic competition

رابع خليف

جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)

مخبر بحث التحولات الإستراتيجية والجيواقتصادية

r.khelifi@lagh-univ.dz

أحمد بن دبله*

جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)

مخبر بحث التحولات الإستراتيجية والجيواقتصادية

ahm.bendebbla@Lagh-univ.dz



- تاريخ النشر: 2026/06/05

- تاريخ القبول: 2026/05/31

- تاريخ الإرسال: 2026/05/05

ملخص:

يُشكل الأمن المائي في حوض النيل حجر الزاوية في الاستقرار الإقليمي، ومسألة جد حيوية لتلك الدول المتشاطئة فيه، ومع ذلك فإنّ هذا المورد الحيوي أضحى اليوم ميداناً للتجاذبات وساحة للتنافس بين مختلف دول الحوض المشاطئة، حيث تتقاطع فيه الكثير من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة مع العديد من التحديات الجيوستراتيجية والأمنية المتشعبة والتي قد تُفضي في النهاية إلى صراعات مائية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه الجدلية بين الرهانات التنموية لنهر النيل وتهديد الصراع على المياه الذي يلوح في الأفق، وتسليط الضوء على أهمية ضرورة التعاون الإقليمي والإدارة المشتركة للموارد المائية باعتبارهما المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق الأمن المائي على المديين المتوسط والبعيد من جهة ولضمان التنمية والاستقرار في المنطقة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، حوض النيل، التنافس، التنمية، الصراع على المياه.

ABSTRACT:

Water security in the Nile Basin constitutes the cornerstone of regional stability and a very vital issue for those riparian countries there. However, this vital resource has today become a field of attraction and an arena of competition between the various riparian countries of the basin, where many diverse economic and social development opportunities intersect with many complex geostrategic and security challenges that may ultimately lead to water conflicts. This study aims to analyze the dialectic between the development stakes of the Nile River and the looming threat of water conflict, highlighting the importance and necessity of regional cooperation and joint management of water resources as the only viable path to achieving water security in the medium and long term, on the one hand, and to ensuring development and stability in the region, on the other.

key words: Water security, Nile Basin, competition, development, water conflict.

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

لم يعد مورد المياه اليوم ذلك المورد الطبيعي القابل للاستغلال فحسب، بل أضحي يُشكّل عنصراً مركزياً في معادلة الأمن القومي والتنمية المستدامة للدول، لاسيما وأنه يُعتبر من أهم محددات القوة والاستقرار في العلاقات الدولية خاصة في تلك الأحواض المائية المشتركة والعابرة للحدود، وفي هذا السياق يبرز حوض النيل بإعتباره أحد أكثر الأحواض المائية حساسية وتعقيداً على المستوى الجيوسياسي، نظراً لتداخل وتشابك مختلف العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية التي تحكم العلاقات بين دوله المتشاطئة.

حيث تتشكل معادلة دقيقة تتداخل فيها اعتبارات وتعقيدات جيوسياسية مختلفة على غرار الضرورات والرّهانات التنموية بالإضافة الى تنامي الطلب على المياه، السيادة، وحسابات القوة، فضلاً عن غياب الأطر القانونية والمؤسسية، والمعلوم أن نهر النيل يُشكل حوضاً كبيراً في شرق أفريقيا بامتداده عبر إحدى عشرة دولة إفريقية ويربط بين أقاليم مختلفة ومُتباعدة من حيث المناخ، القدرات، الموارد ومستويات التنمية، ممّا قد يُؤهلّه لأن يكون مجاًلاً حيوياً للتكامل الإقليمي بالقدر الذي يجعل منه ميداناً ومسرحاً للتنافس وساحة مُحتملة للصراع العنيف على الموارد بين دول تحاول تنفيذ طموحاتها وتحقيق الإقلاع التنموي باستغلال مياهه.

ودول أخرى يُعتبر اعتمادها على مياهه اعتماداً شبه كلياً في إدارة أمنها المائي، وفي ضل التحولات الأخيرة في حوض النيل، لا سيما مع ظهور المشاريع الكبرى كالسدود الضخمة وعلى رأسها سد النهضة الأثيوبي الكبير والذي دشّن بدوره عصره جديداً من التنافس والصراع الجيوسراتيجي، حيث تحول الأمن المائي ليتجاوز بعده الفني إلى فضاء التنافس الجيوسراتيجي، فلم يعد النقاش محصوراً حول تقاسم الحصص المائية، بل أصبح متعلقاً بإعادة صياغة قواعد إدارة الموارد المشتركة وفق نظام إدارة يعتمد على المعايير الدولية القائمة على الالتزام بمبادئ الاستخدام العادل والمنصف، وانطلاقاً مما سبق ذكره، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحويل التنافس على موارد المياه في حوض النيل إلى فرصة للتعاون المشترك؟

وعلى ضوء الاشكالية الرئيسية تُطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهو الدور الذي لعبته المشاريع التنموية كعاملاً محفزاً للتنافس الجيوسراتيجي؟
2. ما هي مختلف الآليات التي من شأنها الحد من الصراع وتعزيز التعاون المشترك؟
3. ما هي السيناريوهات المستقبلية الأكثر احتمالاً لإدارة جدلية التنمية والتنافس في حوض النيل؟

المبحث الأول: المشاريع التنموية كعاملاً محفزاً للصراع والتنافس الجيوستراتيجي في حوض النيل

بنهاية القرن العشرين وبدايات الألفية الجديدة أضحت المياه مورداً استراتيجياً تنوعت صور المنافسة عليها، فهي اليوم تعتبر كبوصلة توجيه للتفاعل بين الدول فاسحةً بذلك المجال نحو زيادة التعاون أو الصراعات المتصلة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خاصةً في تلك المناطق من العالم التي تشترك في مصدر مائي واحد كالأحواض النهرية. ويعتمد حوالي 60٪ من سكان المعمورة على شبكات المياه الدولية، حيث يوجد في العالم حوالي 263 حوض نهرى مشترك¹، ومن المتوقع حسب التقديرات تجاوز الطلب العالمي على المياه العذبة بنحو 40٪ بحلول العام 2030، كما أن أكثر من نصف سكان العالم يعانون بالفعل من ضغوط مائية شديدة، وهي ظروف تخلق بدورها حوافز هيكلية قوية للمنافسة القسرية على المياه.

وهناك بعض الأبحاث ترى بأن المياه يمكن لها أن تكون محركاً رئيسياً للعديد من الصراعات المستقبلية وبنسبة احتمال قد تصل بين 75 إلى 95٪، ورصدت ما يُقارب من 300 نقطة ساخنة مُحتملة في جميع أنحاء العالم²، وبرجوعنا إلى قارة أفريقيا فإن الأحواض النهرية العابرة للحدود تغطي حوالي 64٪ من مساحة القارة وتساهم بـ 93٪ من إجمالي موارد المياه السطحية على الرغم من أنها لا تملك سوى 09٪ من موارد المياه العذبة في العالم³، وغالباً ما تسعى بعض الدول جاهدة للسيطرة على أكبر قدر ممكن من المياه المتواجدة ضمن أقاليمها وحدودها السياسية لتنفيذ برامجها التنموية بشكل مُفرط وبكل ما يتأتى من إمكانيات ووسائل، مُغفلةً بذلك حقوق الدول الأخرى التي تشارك معها في نفس الحوض المائي، في ضل وجود فراغ أو خلل قانوني ينظم صراحةً استغلال موارد المياه في هاته الأحواض المشتركة، أو بتعمد التنصل من التزاماتها القانونية الملزمة⁴.

وقد يمثل هذا المشهد أحد أهم التحديات الهيدروسياسية المعقدة خاصة لتلك البلدان التي تعتمد بصفة شبه كلية على مواردها المائية المتأتية من هاته الأحواض المشتركة، حيث أن زيادة استهلاك واستخدام المياه _الأحادي الجانب_ من طرف أي بلد من بلدان الحوض المشترك سيؤدي حتماً إلى تقليل إمدادات المياه لباقي الدول الأخرى بما يجعل أمنها المائي على المحك، وهو ما قد يُسهم في حالة اللإستقرار في هاته الأحواض المشتركة، ويؤدي إلى زعزعة وتدمير التعاون الإقليمي ويُمهّد الطريق للصراعات والنزاعات الخطيرة⁵، وهو ما ذهب إليه العديد من الخبراء، إذ يرون بأن المياه في حوض النيل يمكن أن تصبح إما مفتاحاً للسلام أو محفزاً على الصراع، وبخاصة في ضل غياب أطر قانونية

¹ - محمود محمد محمود برعي، سد النهضة الأثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، مصر، مج 76، عدد 01، 2020، ص 243.

² - Issam A.W. Mohamed, "Modeling of International Water Agreements: Theoretic Analysis of the Nile Basin Allocation Conflict", SSRN website, 19-12-2025, last accessed: 10-03-2026, 23:10, available at the following link: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5938136

³ - محمود محمد محمود برعي، مرجع سبق ذكره، ص. 243.

⁴ - رملي مخلوف، الصراع على مياه نهر النيل، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، مج 06، عدد 01، 2022، ص ص 480-481.

⁵ - مايكل كليمر، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، تر عدنان حسن، ط 1، 2002، ص 150.

مُلزمة صراحةً تحكم استخدامها، على اعتبار أنَّ الاتفاقيات السابقة المبرمة بين دول الحوض قد أصبحت في حدِّ ذاتها مثيرة للجدل، حيث تمسكت بها بعض الأطراف فيما تسعى أطراف أخرى إلى مراجعتها وتغيُّرها¹.

المطلب الأول: التطور التنموي في حوض النيل وانعكاساته الجيواستراتيجية

إن التطور التنموي في حوض النيل لم يكن وليد العصر الحديث، فقد كان لتدفقه على مدى قُرُون من الزمن ولا يزال بمثابة المحفز الحضاري والأساس لنجاح وانتشار النشاط الزراعي في المنطقة ومُختلف التحولات الديموغرافية وظهور التجمعات السكانية الدائمة، ويُعتبر اليوم من بين أكثر المجاري المائية المشتركة الاستغلال من قبل دول ذات تباين جغرافي ومناخي وديموغرافي، مما ساهم في زيادة تعقيد عملية الاستغلال وصعَّب من ديمومة الأطر القانونية المنظمة لاستغلاله²، حيث لا تملك أي دولة من دوله سيادة مطلقة على مجراه بل تلتزم جميعها بمبدأ "الإستخدام المنصف والمعقول" الذي يُراعي مصالح باقي دول الحوض³، فالدول النيلية سارعت منذ استقلالها إلى استغلال مياهه دون إحترام هذا المبدأ أو دراية بأن هذا الإستغلال قد يُهدد حوض النيل ككل على اعتبار أنه يمثل الشريان الحيوي لجميع شعوب الحوض، فأغلب التجمعات الشعبية لدول الحوض تعيش على ضفافه وتنتفع منه.

ومع بداية الألفية تسارعت وتيرة التسابق على تشييد وبناء السدود في أنحاء متفرقة على روافد النيل، وتصدر أثيوبيا اليوم هذا السباق بإنشائها لأكثر من 11 سد والتي أشهرها وأكبرها ما يُسمى بسد النهضة الذي تبلغ سعة تخزينه ما يقارب الـ 74 مليارم⁴، وقد مثل الإعلان عن بناءه في أبريل من سنة 2011 نقطة تحول استراتيجية في تاريخ العلاقات المائية بحوض النيل، وأثار حفيضة دولتي المصب والعبور (مصر والسودان)، حيث ترى فيه أثيوبيا مشروعاً قومياً للتنمية وتحقيق إكتفاء وطفرة طاقوية، بينما ترى فيه مصر تهديداً وجودياً لأنها المائي وفقاً لحقوقها التاريخية ومنه أمنها القومي، فيما تذبذب الرأي السوداني بين متخوف من مخاطر السلامة والاستفادة من تنظيم التدفق⁵

ومن المتوقع أن تشتد الصِّراعات بين الدول المشاطئة بسبب إصرار وسعي دول المنبع على استغلال أكبر قدر ممكن من موارد المياه الباقية ضمن نطاق حدودها السياسية وربطها بأهدافها التنموية لزيادة تعزيز قوتها، والإستفادة منها كأداة ضغط ومساومة على الدول المجاورة وتعزيز مصالحها الاستراتيجية⁶، فلقد استُخدمت المشروعات التنموية

¹- رملي مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 481.

²- ددان مريم، المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافيا جديدة للصراع. دراسة لآفاق التفاعلات في منطقة حوض النيل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، مج 07، عدد 01، 2018، ص 226.

³- معمر محمد الهادي العباني وعادل محمد ميلاد الفرجاني، التحول الجيوبوليتيكي من الدبلوماسية إلى الإبتزاز المائي دراسة حالة حوض النيل، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، ليبيا، مج 03، عدد 02، 2025، ص 125.

⁴- رملي مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 475-476.

⁵- معمر محمد الهادي العباني وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

⁶- رملي مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 480.

التي تتبناها دول حوض النيل كأدوات ضغط وسلاح سياسي، ليس فقط على المستوى الإقليمي أو الدولي بل حتى ضمن النطاقات الداخلية لهاته الدول كصراع المعارضة مع حكوماتها، وكل هذا يمكن أن يكون تنفيذاً لأجندات النفوذ والتنافس الخارجي، فالصراع على مياه النيل لم يتوقف مع نهاية الحكم الاستعماري أو عند المصالح الغربية بالمنطقة، بل تعداه واستمر وفق ديناميكيات جيوسياسية جديدة واصلتها بعض القوى الإقليمية على غرار الكيان الصهيوني عبر توسيعه لتحالفاته مع دول المنبع للضغط على مصر منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي¹.

المطلب الثاني: استقطاب خارجي ظاهره التنمية وباطنه بسط النفوذ

أدى عدم التوافق والتشتت واحتدام التنافس التنموي بين دول حوض النيل إلى استقطاب المنافسة المتعددة الأقطاب والتي بدورها زادت من تعقيد المشهد الجيوسياسي للحوض ككل، إذ تحولت القضية المائية من التنافس الإقليمي إلى ساحة لتصارع النفوذ الدولي على اعتبار أن القوى الدولية بمصالحها المتشابكة توظف الورقة المائية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة²، مما أثر بشكل كبير على العلاقات المائية داخل الحوض وأعاق فرص تحقيق أي تكامل إقليمي، بل وسأهم في زيادة التوترات وعدم الاستقرار، بدعّمه لبعض الدول على حساب دول أخرى وتأثيره على عمليات صنع القرار³، والوقوف في وجه أي تعاون مُحتمل داخله، وسمح لهاته القوى بالتغلغل، فعلى سبيل المثال لا الحصر⁴ نجد أن:

الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها إلى منطقة حوض النيل سعت لتكريس هيمنتها الجيوستراتيجية بالمنطقة بما يتقاطع وأهدافها بمنطقة القرن الأفريقي للمحافظ على مصالحها الحيوية فيها وبخاصة فيما يتعلق بضمان أمن والسيطرة على الممرات البحرية وأمن الكيان الصهيوني⁵، عبر استغلالها لأثيوبيا كشريك وحارس أمين موثوق به في منطقة القرن الأفريقي، في إطار استراتيجيتها المعدة لهيكله وتشكيل تحالفات مع القوى الإقليمية الرئيسية في القارة الأفريقية⁶.

¹ - صبحي رمضان فرج، السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، موقع قراءات إفريقية، 12-07-2017، تاريخ آخر دخول: 03-03-2026، 21:10، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yc4555z9>.

² - معمر محمد الهادي العبادي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ - سامح محمود عطا وآخرون، التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل الأسس القانونية والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، مصر، مع 47، عدد 03، 2025، ص 256.

⁴ - nisreen laham and others, Egypt's Water Security – Future Vision 2030 Using Delphi Method, Journal Eur, Egypt, Vol.252, 2011, p 02.

⁵ - معمر محمد الهادي العبادي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

⁶ - بوساق يزيد، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل (1990-2020)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 147.

أما نفاذ الصين فقد اقترن بسياساتها الاستثمارية في القارة الأفريقية من خلال شركاتها الهندسية ودورها البارز في دعم بناء السدود في حوض النيل دونما مراعات لشروط الإخطار المسبق¹، وهي تعد لاعباً مؤثراً في منطقة حوض النيل وخاصة بعد توقيعها لشراكة استراتيجية شاملة مع أثيوبيا سنة 2017²

فيما نجد أن نفاذ الكيان الصهيوني ينبعث من فكره الجيوبولتيكي وأطماعه المتجذرة في مياه النيل ورؤيته التقليدية المبنية على معتقدات دينية "أرضك يا إسرائيل من الفرات الى النيل" والتي تطورت إلى استراتيجية شاملة تعتبر المياه كركيزة لأمنه القومي وأداة ضغط جيوسياسي على دولتي مصر والسودان، حيث تمثلت استراتيجيتها في الدعم الفني واللوجيستيكي والتعاون العسكري والأمني فضلاً عن التغلغل السياسي بمنطقة حوض النيل³.

وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تعقيد المشهد في حوض النيل عبر تكريس تبعية المنطقة وإبقاءها في دائرة الصراع والتنافس الدولي مع تحويل القضايا الفنية خاصة فيما يتعلق بتقاسم حصص المياه إلى معضلة جيوسياسية مما سيؤدي مستقبلاً إلى استمرار التوترات وتحويل المياه من قضية تنموية إلى ورقة ضغط وصراع دولي⁴.

المبحث الثالث: آليات احتواء الصراع وتعزيز التعاون المشترك

هناك العديد من الآليات يمكن من خلالها احتواء بؤادر الصراع وتعزيز التعاون أو التكامل المشترك والتي نذكر منها:

المطلب الأول: الآليات القانونية والمؤسسية

تشكل الآليات القانونية والمؤسسية السليمة حجر الأساس لأي تعاون إقليمي ناجح، وتوفر مختلف الضمانات اللازمة لحماية حقوق ومصالح جميع الأطراف، وتتنوع مختلف الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض النيل لتشمل اتفاقيات تقاسم المياه الثنائية والإتفاقيات الاستعمارية التاريخية والأطر القانونية الدولية المختلفة والمبادرات المؤسسية، وآليات التنسيق الإقليمي وصولاً إلى المبادرات المؤسسية المعاصرة التي تسعى لتحقيق التعاون الشامل بين جميع دول الحوض التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر⁵:

أ- إتفاقية 1902: بين مصر وبريطانيا بصفتها الراعي لعدد من الدول الأفريقية التي كانت تحت الاحتلال البريطاني آنذاك، تم بموجبها منع إقامة أية مشاريع مائية على نهر النيل دون التشاور مع الأطراف الأخرى المستفيدة.

¹ وسام علي كيطان وعبد الأمير عباس الحياي، التدخلات الأجنبية في أثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ديبالي، العراق مج79، عدد01، 2019، ص ص201-202.

² Ron Matthews & Vlado Vivoda, Water Wars: strategic implications of the grand Ethiopian Renaissance Dam, journal Conflict, Security & Development, Australia, Vol.23, No. 04, 2023, p 342.

³ معمر محمد الهادي العبادي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص129.

⁴ معمر محمد الهادي العبادي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، المرجع نفسه، ص130.

⁵ سامح محمود عطا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص244-250.

- ب- **اتفاقيتي 1906**: بين بريطانيا والكونغو في 13 ديسمبر 1906 و 09 ماي 1906 بموجبها تم حضر أي بناء أو استغلال على روافد النيل من شأنه أن يقلل من تدفق المياه في اتجاه بحيرة ألبرت أو مجرى النهر الرئيسي.
- ت- **اتفاقية 1929**: أبرمت بين مصر وتنزانيا والسودان وأوغندا، بموجبها حُدِّدت الأنصبة المائية لكل دولة من مياه النيل، مع مراجعة دولتي المصب حيال إقامة أيّة مشاريع ري أو طاقة عند روافد وفروع المنبع أو البحيرات.
- ث- **اتفاقية 1959**: كانت بمثابة إطاراً للتكامل المثالي، نصّت على بناء السّد العالي في مصر وخزان الروصيرص في السودان، وساهمت في إعادة توزيع حصص المياه بين البلدين مع حماية الحقوق التاريخية ومراقبة تشغيل خزان أوين في أوغندا إلا أنه يعاب عليها تجاهلها لحقوق دول المنبع الأخرى التي لم تكن طرفاً فيها.
- ج- **اتفاقية 1991**: وقّعت بين مصر وأوغندا، سمحت لأوغندا بتوليد الطّاقة الكهرومائية على بحيرة فيكتوريا بشرط المحافظة على معدلات التدفق الطبيعي ومراجعة مصر قبل سن أي سياسة مائية من شأنها التأثير على احتياجات مصر المائية.
- ح- **اتفاقية 1992**: أو مشروع التيكونيل، والذي تم بين كل من (إثيوبيا، مصر، السودان، رواندا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا) بهدف إنشاء لجنة ومجلس وزاري للإدارة المشتركة للموارد وحماية البيئة وتطوير 22 مشروعاً إقليمياً، وخلال العام 1993 تبعه الإطار المصري الإثيوبي الذي ركّز على التعاون الثنائي والمشاورات على مستوى الخبراء لحماية تدفق المياه وتنسيق البنية التحتية المستقبلية.
- خ- **مبادرة حوض النيل 1999**: والتي هدفت الى تحقيق إطار تعاوني جديد يهدف إلى التنمية المستدامة وتقاسم عادل للمياه بين جميع دول الحوض (إثيوبيا، أوغندا، رواندا، مصر، بوروندي، كينيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، واريتريا كمراقب) لتحل محل مُعاهدة 1959م، لكن المفاوضات تعثرت بسبب رفض مصر لشروطها التي ألغت حقها التاريخي في الاعتراض على مشاريع المياه عند المنبع.
- د- **اتفاقية عنتيبي 2010**: وقّعت بمدينة عنتيبي بأوغندا من قبل ست دول تقع أعلى النهر (إثيوبيا، أوغندا، بوروندي، رواندا، كينيا وتنزانيا) في محاولة لتأسيس إطار قانوني للإدارة المشتركة الفعّالة والعادلة والمستدامة لموارد مياه النيل، وفق نهج جماعي للتنمية الإقليمية والتي قوبلت بالرفض من قبل دولتي المصب مصر والسودان، كاشفةً بذلك عمق التباين في الرؤى والمصالح بين دول المنبع والمصب حول إدارة مياه النيل.
- إعلان المبادئ 2015**: هدف هذا الاتفاق المبرم بين كل من إثيوبيا ومصر والسودان، إلى تحديد إطار تعاوني بينها بخصوص تنظيم عملية ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، تحقيقاً للمنفعة المتبادلة وضماناً لعدم الإضرار بأي طرف¹.

¹ - نجلاء مرعي، الأمن المائي العربي.. التهديدات وآليات المواجهة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021، ص 161.

بالإضافة إلى بعض المبادرات التي تم إنشاؤها من قبل دول الحوض لتسهيل التعاون وحل النزاعات¹، والاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقيات التجارة والاستثمار بين دول الحوض وبرامج التنمية الاقتصادية المتكاملة، فضلاً عن مبادرات التمويل المشترك لمشروعات البنى التحتية والمعاهدات البيئية كالاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة النهرية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وبرامج مكافحة التلوث المائي، ومختلف خطط التكيف مع التغيرات المناخية².

المطلب الثاني: توطيد دبلوماسية المياه وفق مقارنة تقاسم المنافع بدلاً من تقاسم الحصص المائية

تعتبر دبلوماسية المياه كأحد المبادئ الحديثة التي انتشرت بشكل واسع واستراتيجية تعاونية اعتمدها الكثير من الدول المشتركة في الأحواض النهرية لإدارة مواردها المائية والاستفادة منها بأسلوب تعاوني يخدم الجميع ويسهم في تقليل التشنج والخلافات والنزاعات من النزاعات عليها.

فلا غنى عن دبلوماسية المياه في ظل غياب أو عدم وجود سلطة دولية عليا مخولة بفرض اللوائح أو إنفاذ القرارات بشأن كيفية تقاسم المنافع وتوزيع فوائد الأنهار المشتركة³، فالتنازع على الحصص المائية بين الدول المتشاطئة في الأحواض النهرية يفرض الدخول في مباراة صفرية تُفضي في النهاية فائزين وخاسرين، وهي فكرة تقليدية قاصرة تجاوزها الزمن، وبخلاف هذا النهج يطرح العديد من الباحثين فكرة أو نموذج (تقاسم المنافع العادل) القائم أساساً على التوافق المتبادل والذي سيحوّل الصراع الصفري إلى سيناريو مريح للجميع بإعطاء الأولوية للقيمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستمدة من إستغلال المياه، مؤكداً على أن توزيع المكتسبات المائية كفيل بتحقيق نتائج إيجابية ملموسة، كما أثبتت ذلك التجارب الرائدة في أحواض نهرية من العالم على غرار (نهر كولومبيا وأورانج والسنغال)، وتوضيحاً لذلك فإن الانتقال من إدارة "الحصص الكمية" إلى إدارة "القيم والعوائد" سيقود دول الحوض إلى فهم أدق وسليم وموضوعي للمشكلة بما يفضي إلى إدارة أكثر كفاءة واستدامة لمواردهم المائية، وفي هذا الصدد فإن أهمية التعاون لا تقتصر على مجرد تأمين كمية الموارد المائية، بل ينسحب أثرها ليشمل مجالات أخرى لتحقيق عوائد اقتصادية ملموسة على غرار: ⁴

أ- التكامل الطاقوي باستغلال الطاقة الكهرومائية وزياد الربط الكهربائي الإقليمي؛

ب- تعزيز الأمن الغذائي وتقليص معدلات الفقر؛

¹ - محمد أبو هاش وعادل عبدالغفار، دبلوماسية المياه - سبل تحبّ حروب المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. 2025-01-30، تاريخ آخر دخول: 2026-03-11، 15:10، متاح على الرابط التالي: <https://short-url.org/1qH8y>.

² - J. R. ALLAN & OTHERS, Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile, journal Science Advances, Vol.05, No 01, 2019, p 6-8.

³ - محمد السعيد، المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع إلى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي، مجلة سياسات عربية، قطر، مج 11، عدد 62، 2023، ص. 08.

⁴ - نورهان أحمد كمال، الخروج من المعادلة الصفرية... تقاسم مياه نهر النيل بين دول المنبع والمصب، موقع حلول للسياسات البديلة، 2024-12-12، تاريخ آخر دخول: 2026-03-04، 22:03، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/z584zbus>

ت- تطوير نُظم الري والسيطرة على الفيضانات؛

ث- إدارة مُشتركة للمخاطر ومكافحة الجفاف والحد من التلوث ورصده؛

وبناءً على حالة حوض النيل، فإن الخبراء يرون بأن الإدارة المستدامة للنهر وبخاصة في حوضه الشرقي تتطلب تقديم المزيد من التنازلات خاصة في القضايا والمسائل المائية والانتقال إلى دمج الروابط الإقتصادية الأوسع مثل التجارة والاستثمار والتنمية، كما يجب على دوله كإثيوبيا والسودان ومصر تبني نهجاً موحدًا لإدارة النيل الأزرق والنهر الرئيسي وربطها بالتعاون في الجوانب غير المائية والتعامل بفعالية مع تغيّر المناخ والفيضانات والجفاف¹.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لجدلية التنمية والتنافس في حوض النيل

نستهدف من خلال هذا المحور استشراف مختلف السيناريوهات المستقبلية المحتملة والممكنة لجدلية التنمية والتنافس في حوض النيل والتي تتأرجح بين ثلاث سيناريوهات نوردتها كالتالي:

المطلب الأول: السيناريو المتفائل (التحول من العزلة التنافسية نحو التعاون الإقليمي الاستراتيجي)

يُبنى هذا السيناريو على رؤية استباقية إدراكية تفاعلية مبنية على أن التعاون أصبح يُشكل ضرورة استراتيجية في عصر التّحديات والمخاطر المشتركة ولا يُعد خياراً أخلاقياً أو ترفاً يمكن الاستغناء عنه، فهو المدخل والمحفز للإصلاح الإقليمي وإعادة تشكيله وفق أسس متينة أساسها الإدارة المتكاملة للمياه، وتعتمد هذه الرؤية على تحويلين إعادة مفهومة وتصور للسيادة من خلال التحول من "حماية الحدود" إلى "إدارة الموارد المشتركة" باعتبارها الإدارة التعاونية للأصول المشتركة وليس مجرد الدفاع عن الحدود وإعادة مفهومة للمؤسسات وذلك من خلال تحويل المنظمات الدولية إلى مهندسي وشركاء طويلي الأمد في بناء أنظمة الإدارة المتكاملة للمياه بدلاً من مجرد وسطاء في النزاعات، كما أن هذا المسار يستند إلى ست ركائز استراتيجية:²

أ- تحويل الأصول: إعتبار المياه رأس مال استثماري مُشترك وليس كسلعة نادرة

ب- الإطار المؤسسي: تبني نموذج "الإدارة المُتكاملة للموارد المائية"

ت- المرونة الاستباقية: تبني أنظمة إنذار مُبكر للتخفيف من حِدّة المخاطر والأزمات المرتبطة بالمياه والمناخ.

ث- البنية التحتية المُشتركة: الاستثمار في المشاريع الذكية وتطويرها بما يخدم جميع الأطراف.

ج- التمويل الجماعي: عبر إقامة صندوق استثماري إقليمي مخصص لتمويل المشروعات المُشتركة.

ح- الاستخدام الأمثل: بتبني مبدأ التخصص التكميلي في الاستخدامات المائية.

¹- نورهان أحمد كمال، المرجع نفسه.

²- معمر محمد الهادي العبادي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الوضع على حاله (التعايش الحذر دون الوصول إلى تعاون شامل)

وفقاً لهذا السيناريو يُمكن للوضع الرَّاهن أن يستمر على حاله لعدّة سنوات قادمة، وذلك بالنظر للكثير من المعطيات، والتي أهمها عدم وجود مؤشرات تعاونية بين دول الحوض بما يُحقّق التنمية للجميع ويضمن الحصص المائية لهم وفق أطر قانونية مُلزمة مما يزيد من عمق الخلاف، مع زيادة الاستقطاب والتنافس الدولي والاقليمي بما قد يُسهم بدوره في تقويض شتّى فرص وجهود التعاون بين دول الحوض، فضلاً عن العديد من الكوابح والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تعنت بعض دول المصب ومواصلتها لمشاريعها الهيدروليكية بنهر النيل ورفضها لأية أطر قانونية مُلزمة وصریحة ولو جزئياً تحفظ الحقوق باقي الدول وبخاصة دول المصب مما يضطرها إلى مواصلة البحث عن شتى الحلول والوساطات الدولية¹;
2. البحث عن شرعيات خارجية في ضلّ تعقيدات التوازن الإقليمي بالاستناد إلى الشرعية الدولية واستخدامها كأليات وأدوات ضغط سياسي مُتبادل، فضلاً عن تكثيف التحالفات الدبلوماسية لدعم المواقف التفاوضية²;
3. تفاقم وضع اللاتّقة والشك المُتبادل مع عدم وجود تقارب في الرؤى وزيادة الإنقسام الجيوسراتيجي الحاصل بين دول حوض النيل بسبب بعض الأزمات كأزمة سد النهضة الإثيوبي³;

المطلب الثالث: السيناريو المتشائم (التصعيد واستدامة التنافس)

يُبقى هذا السيناريو مطروحاً في طليعة الحسابات الاستراتيجية، مدفوعاً بمتغيرات قد تُؤدي إلى تعاظم المصالح الوطنية المتنافسة، وتشابك مصالح القوى الخارجية بما يسهم في زيادة التنافس وتأجيج الصّراع ويمكن أخذه على محمل الجد بالاستناد إلى مُختلف السّوابق التاريخية والتحليلات الواقعية، فتاريخ التنافس والصّراعات المائية حافل بالحالات التي تم فيها استخدام المياه كسلاح استراتيجي في مسرح الصّراعات الاقليمية.

ويرتكز هذا السيناريو إلى معادلة خطرة تقوم على عدة افتراضات أساسية:⁴

- أ- القوة كأولوية: باعتبارها هي اللغة الوحيدة والفعّالة في العلاقات الدولية;
- ب- تسليع الموارد: اعتبار المياه كسلعة استراتيجية وليس كحق أساسي من حقوق الإنسان;
- ت- الاستغلال الجيوسياسي: بتوظيف المياه كورقة لعب في الصّراعات الجيوسياسية;
- ث- الأحادية: اعتماد استراتيجية "الأمر الواقع" كمنهج لإملاء شروط أية مُفاوضات.

¹ حسين رمضان جويلي ومحمود زكريا، أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات الحل، مجلة الدراسات الافريقية، مصر، مج47، عدد1، 2025، ص404.

² معمر محمد الهادي العبابي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص130.

³ - Ron Matthews & Vlado Vivoda, previously mentioned reference, p 350.

⁴ معمر محمد الهادي العبابي وعادل محمد ميلاد الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الخاتمة:

بالنظر إلى ارتباط مورد المياه في حوض النيل بمختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وكذا الأمن الإقليمي، يتضح أن قضية الأمن المائي في الحوض قد تحولت إلى قضية جيوسياسية معقدة تداخلت فيها حسابات القوة والنُفوذ مع رهانات التنمية الاقتصادية، ولم تعد مسألة تقنية صرفة مُرتبط بإدارة الموارد المائية فحسب، فكل المشاريع التنموية الكبرى ولا سيما منها مشاريع السدود وتوليد الطاقة الكهرومائية قد أسهمت وبشكل لافت في زيادة التنافس والاستقطاب الجيوسياسي بهدف التحكم في الموارد المائية، وانطلاقاً من إشكالية الموضوع القائلة: كيف يمكن تحويل التنافس على موارد المياه في حوض النيل إلى فرصة للتعاون المشترك؟

يمكن القول بأنه على الرغم من اشتداد المنافسة الجيوسياسية بمنطقة حوض النيل، إلا أن تحقيق الاستقرار سيقى مرهوناً بنز كل المقاربات الأحادية ومنطق الهيمنة على الموارد، وتبني المقاربات التعاونية والشراكات الاستراتيجية القائمة على مبدأ تقاسم المنافع وتفعيل الدبلوماسية المائية والأطر المؤسسية والقانونية وتعزيز مختلف آليات الحوار والتفاوض التي تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وضرورات الاستقرار وتحويل مورد المياه من مصدرٍ للتوتر إلى رافعة للتكامل والتنمية المستدامة في المنطقة.

وعطفاً على ما سبق ومن خلال النقاط التي تم التطرق إليها يُمكن أن نُلخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

✓ بينت الدراسة بأن المشاريع التنموية الكبرى أضحت باعثاً على التنافس الجيوسراتيجي والنُفوذ الإقليمي في حوض النيل في ظل التباين الكبير في الرؤى والمصالح بين دوله المشاركة خاصة فيما يتعلق بكيفية استغلال مياهه وتقاسمها؛

✓ غياب الأطر المؤسسية والقانونية المتفق عليها لإدارة الموارد المائية المشتركة بين دول الحوض قد يُساهم في تعقيد العلاقات المائية وتعزيز منطق الشك وعدم الثقة ليعتداه إلى أبعد من ذلك؛

✓ يُمكن تحويل التنافس على موارد المياه في حوض النيل إلى تعاون بناءً وفق مقارنة تقاسم المنافع من خلال بعث مؤسسات إقليمية وتبني دبلوماسية المياه وآليات التنسيق والحوار كما أثبتت ذلك مختلف التجارب الإقليمية والدولية في إدارة الأحواض المائية المشتركة

✓ هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية مُحتملة لجدلية التنمية والتنافس في حوض النيل تتأرجح بين التحول من العزلة التنافسية إلى منطق التعاون الاستراتيجي القائم على مبدأ تقاسم المنافع، أو بقاء الوضع على حاله دون الوصول إلى تعاونٍ شامل، أو اشتداد التنافس والتوترات الجيوسياسية على الموارد المائية خاصة بين دول المصب والمنبع.

واستناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة يُمكن اقتراح مجموعة من الإقتراحات والتي نأمل بأن تُساهم في تعزيز التعاون في حوض النيل وتساهم في التقليل من حدة التنافس الجيوسراتيجي بين دوله المتشاطئة ومن أبرزها:

✓ بناء أساس قانوني ومؤسسي لإدارة مياه النيل مستنداً إلى مبادئ القانون الدولي للأهوار المشتركة يتبنى مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول وعدم إحداث ضررٍ ذي شأن؛

- ✓ إعمال أدوات الدبلوماسية المائية لبعث الحوار والتفاوض لتقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين دول الحوض؛
- ✓ إشراك الأطراف الفاعلة دولياً وإقليمياً وتفعيل دورها في دعم مسارات وجهود التعاون؛
- ✓ تبني نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية القائمة على مبدأ الانتفاع العادل والمشروع، مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة للدول المتشاطئة؛
- ✓ دعم مشاريع التنمية المشتركة ومسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي كأحد أبرز الأدوات لتحجيم التنافس على الموارد، وتطويرها إلى نواة صلبة للتنمية الشاملة؛
- ✓ إرساء دعائم الثقة واحتواء منازعات الشك الجيوسياسي عبر تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات الفنية الهيدرولوجية بين دول الحوض، لاسيما بخصوص المشاريع الكبرى، بما يساعد على تبني سياسات أكثر توازناً وفاعلية في إدارة الموارد المائية؛
- ✓ إستلهم التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في إدارة الأحواض المشتركة وتكييفها مع المشهد الهيدروسياسي المتميز لحوض النيل.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

1. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006.
2. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، تر عدنان حسن، ط1، 2002.
3. نجلاء مرعي، الأمن المائي العربي التهديدات وآليات المواجهة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021.

ب- المجلات والدوريات:

4. بوزيدي عبد الرزاق، الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 21، العدد 02، 2021.
5. حسين رمضان جويلي ومحمود زكريا، أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات الحل، مجلة الدراسات الافريقية، مصر، المجلد 27، العدد 01، 2025.
6. دندان مريم، المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافيا جديدة للصراع. دراسة لآفاق التفاعلات في منطقة حوض النيل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2018.
7. رملي مخلوف، الصراع على مياه نهر النيل، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.
8. سامح محمود عطا وآخرون، التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل الأسس القانونية والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، مصر، المجلد 47، العدد 03، 2025.
9. شافعي أم السعد، ندرة المياه محدد أساسي للأمن المائي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، 2022.

10. طویل نسیمه، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 06، العدد 01، 2017.
 11. محمد السعيد، المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع إلى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي، مجلة سياسات عربية، قطر، المجلد 11، العدد 62، 2017.
 12. محمود محمد محمود برعي، سد النهضة الأثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، مصر، المجلد 76، العدد 01، 2020.
 13. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، السياسة الأمريكية تجاه سد النهضة الأثيوبي منذ العام 2011، مجلة دراسات دولية، المجلد 23، العدد 62، 2023.
 14. معمر محمد الهادي العباني وعادل محمد ميلاد الفرجاني، التحول الجيوبوليتيكي من الدبلوماسية إلى الإبتزاز المائي دراسة حالة حوض النيل، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، ليبيا، المجلد 03، العدد 02، 2025.
 15. وسام علي كيطان وعبد الأمير عباس الحياي، التدخلات الأجنبية في أثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ديابي، العراق، المجلد 79، العدد 01، 2019.
- ت- الأطروحات والمذكرات الجامعية:**
16. بوساق يزيد، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل (1990-2020)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022.
- ث- المواقع الإلكترونية:**
17. نورهان أحمد كمال، الخروج من المعادلة الصفرية تقاسم مياه نهر النيل بين دول المنبع والمصب، موقع حلول للسياسات البديلة، 12-12-2024، تاريخ آخر دخول: 04-03-2026، 22:03، متاح على الرابط التالي:
<https://tinyurl.com/z584zbus>
 18. صبحي رمضان فرج، السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، موقع قراءات إفريقية، 12-07-2017، تاريخ آخر دخول: 03-03-2026، 21:10، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yc4555z9>.
 19. محمد أبو هوش وعادل عبدالغفار، دبلوماسية المياه - سبل تحبب حروب المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. 30-01-2025، تاريخ آخر دخول: 11-03-2026، 15:10، متاح على الرابط التالي: <https://short-url.org/1qH8y>

ج- المراجع الأجنبية

20. Issam A.W. Mohamed, "Modeling of International Water Agreements: Theoretic Analysis of the Nile Basin Allocation Conflict", SSRN website, 19-12-2025, last accessed: 10-03-2026, 23:10, available at the following link: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5938136
21. nisreen laham and others, Egypt's Water Security – Future Vision 2030 Using Delphi Method, Journal Eur, Egypt, Vol.252, 2011.
22. Ron Matthews & Vlado Vivoda, Water Wars: strategic implications of the grand Ethiopian Renaissance Dam, journal Conflict, Security & Development, Australia, Vol.23, No. 04, 2023.
23. J. R. ALLAN & OTHERS, Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile, journal Science Advances, Vol.05, No 01, 2019.